

Distr.
GENERAL

A/49/202/Add.1
25 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٦٣ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

نزاع السلاح الكامل: نزاع السلاح الإقليمي

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	الردود المتلقاة من الحكومات	ثانيا -
٢	فنلندا	
٤	سلوفينيا	

ثانيا - الردود المتلقاة من الحكومات

فنلندا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤]

١ - تناقش ترتيبات نزع السلاح والحد من الأسلحة والتحقق منها، وكذلك تدابير بناء الثقة في أوروبا، ضمن إطار عمل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وبالإضافة الى المجال العسكري، يشمل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا مجموعة واسعة من الجوانب الأخرى التي تساهم في تحقيق الأمن وبناء الثقة في أوروبا. وحتى الآن كانت نتائج نزع السلاح والحد من الأسلحة التقليدية والتحقق منها في أوروبا مشجعة في كثير من الجوانب. كما أن التدابير المتفق عليها تتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة وتوصياتها بشأن النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي، وتؤثر فيها.

٢ - وقد جرى في باريس، في ١٩٩٠، توقيع المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بين أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وهذه المعاهدة تساعد في الحد من خطر الهجوم المفاجئ ومن احتمالات شن عمليات عسكرية على نطاق واسع. وستنفذ عمليات الحد المتفق عليها فيها بحلول عام ١٩٩٦.

٣ - كما جرى الاستناد، في وثيقة فيينا لعام ١٩٩٢، الى تدابير بناء الثقة والأمن الواردة في وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ ووثيقة ستوكهولم لعام ١٩٨٦ ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٠. وتشمل التدابير المتفق عليها، التي تنطبق على أوروبا بأكملها، الاضطلاع، في كل سنة، بتبادل معلومات مفصلة عن القوات العسكرية ومعدات، ومعلومات عن خطط وزع الأسلحة، ومعلومات عن الميزانيات العسكرية. ومن المهم أيضا أن يدرج ضمن ذلك انشاء آلية للتشاور حول الأنشطة العسكرية غير العادية وللتعاون في مجال الحوادث الخطرة ذات الطابع العسكري. وتعتبر الاستضافة الطوعية للزيارات التي ترمي الى تبديد الشكوك المتعلقة بالأنشطة العسكرية سبيلا من سبل زيادة الثقة. وقد ساعدت ممارسة الإخطار بشأن الأنشطة العسكرية، وكذلك مراقبتها وتفتيشها، في إزالة حالات سوء الفهم والشكوك بين الدول المشتركة.

٤ - وأقيمت شبكة للاتصالات بين الدول المشتركة لتسهيل تبادل المعلومات. وتنظم اجتماعات سنوية لتقييم التنفيذ ومناقشة تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن.

٥ - وتندرج معاهدة الأجواء المفتوحة، التي وقعت في هلسنكي في عام ١٩٩٢ وسيبدأ نفاذها بعد أن يصادق عليها العدد اللازم من الدول في عداد التدابير الرئيسية لبناء الثقة والأمن. فهي تسمح بتسيير رحلات للمراقبة في أجواء إقليم الموقعين الآخرين للمعاهدة. ونظرا لأن جميع الأراضي الكندية والأمريكية

والروسية أصبحت مفتوحة للتحقيق فوقها، تكون هذه المعاهدة أو تدبير لبناء الثقة والأمن يشمل أراضي تقع خارج نطاق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

٦ - وقد قرر اجتماع متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في هلسنكي في عام ١٩٩٢، إنشاء محفل للتعاون الأمني، بدأ عمله في فيينا في خريف ١٩٩٢. وتجري الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، داخل إطار المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، مشاورات لتنفيذ مزيد من التدابير في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة والأمن، بالإضافة الى تدابير تعزيز الأمن والتعاون. وتم التوصل الى النتائج الأولى للمفاوضات في نهاية ١٩٩٣. وينتظر أن يحقق مؤتمر استعراض الأمن والتعاون في أوروبا، المقرر عقده في بودابست في عام ١٩٩٤، مزيدا من الانجازات.

٧ - وفنلندا ملتزمة بتنفيذ أحكام تدابير بناء الثقة والأمن الواردة في وثيقة فيينا. وهي تولي أهمية كبيرة لعمل محفل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التعاون الأمني، وهو الذي يمثل الهيئة الوحيدة المتاحة للحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا. وسيكون وضع خطط للحد من الأسلحة في المستقبل، ضمن إطار عمل مؤتمر التعاون والأمن في أوروبا، مهمة كبيرة لمؤتمر بودابست.

٨ - وتؤدي المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، دورا مهما بوصفها أساسا للتعاون في أوروبا. وفنلندا، رغم عدم توقيعها عليها، تعتبرها ذات أهمية كبيرة للأمن الأوروبي، وتدعو الى تنفيذها بحذافيرها.

٩ - وتؤكد فنلندا على عدم قابلية الأمن للتجزئة، وعلى ضرورة اسناد العمل المقبل بشأن الحد من الأسلحة في أوروبا الى هيكل موحد لمؤتمر التعاون والأمن في أوروبا، مع الاعتراف بالمشاغل الأمنية الفريدة التي تنفرد بها كل من الدول المشاركة وبتميز كل منها في امتلاك نظمها الدفاعية. ويتعين أن يتيح الهيكل المقبل امكانية اتباع نهج شبه إقليمية تجاه الأمن. ومع ملاحظة أهمية المضي في الحد من الأسلحة يتعين توجيه الاهتمام الى تنفيذ أوسع شمولا وأقوى تماثلا للالتزامات الحالية.

١٠ - لقد قدمت المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، كما قدمت تدابير بناء الثقة والأمن، مساهمة كبيرة في تحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا من خلال زيادة الانفتاح والشفافية عبر تبادل المعلومات والاتصالات العسكرية. ومن المشجع رؤية التعاون في مجالات الحد من الأسلحة وبناء الثقة والأمن يتنامى أيضا في مناطق أخرى من العالم.

سلوفينيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤]

١ - ترحب جمهورية سلوفينيا بالمبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي، التي اعتمدها لجنة نزع السلاح (A/48/42)، وبالتأييد الذي لقيته من الجمعية العامة في قرارها ٧٥/٤٨ (ز). فالمبادئ التوجيهية والتوصيات تتضمن نظاما شاملا من المبادئ والتوصيات المتعلقة بالسياسة، سيساعد، بلا شك، الترتيبات الإقليمية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع النهج الملائمة تجاه الأمن الإقليمي ونزع السلاح.

٢ - وتود سلوفينيا أن تؤكد خصوصا على أهمية بعض المبادئ ومنها المبدأ الذي يستلزم من الدول الأعضاء أن تحدد، عند الاقتضاء، المنطقة التي تسري عليها الترتيبات المتعلقة بنزع السلاح والحد من الأسلحة. وللتعريف الدقيق للمنطقة الملائمة التي تسري عليها الترتيبات في مجال نزع السلاح الإقليمي والحد من الأسلحة أهمية حيوية لإنجاح وظيفة النظام ذي الصلة، ويجب أن يقدم هذا التعريف إطار العمل الجغرافي اللازم للحد من الأسلحة ولتنفيذ تدابير نزع السلاح بطريقة مفيدة.

٣ - ويشكل مبدأ فتح الترتيبات الإقليمية المتعلقة بنزع السلاح لمشاركة كل الدول المعنية، استنادا إلى اتفاقها الحر عليها (المرجع نفسه - الفقرة ١٣)، عنصرا أساسيا وطبيعيا لمبدأ التعريف الملائم للمنطقة التي تسري فيها التدابير ذات الصلة. وستكون ملائمة وفعالية تدابير الحد من الأسلحة ونزع السلاح، داخل منطقة دقيقة التحديد، مرهونتين، على نحو أساسي، بالالتزام الصادق من قبل الدول المشاركة. والاتفاق الحر هو السبيل إلى تحقيق هذا الالتزام.

٤ - وتبين الجوانب المذكورة آنفا، التي تشملها للمبادئ والمبادئ التوجيهية، أهمية نطاق الوثيقة، فضلا عن أنها تمثل فائدة عملية وفورية في الجهود الإقليمية. وتشارك جمهورية سلوفينيا بنشاط في جهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات نزع السلاح وتعزيز الأمن الإقليمي. وتظهر هذه الجهود بوضوح، أن النهج الإقليمية والعالمية تتكامل ويجب أن تكون موافقة لميثاق الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، توفر الخبرة العملية التي تبدى وتتشاطر في الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في الجهود الإقليمية.

٥ - وترحب سلوفينيا بإجراء مناقشة بشأن نزع السلاح الإقليمي في إطار الجمعية العامة، وهي ستقدم في الوقت المناسب، آراؤها بشأن مختلف الجوانب الخاصة بهذا الموضوع مسترشدة بالخبرة المتحصلة في هذا الميدان.

— — — — —